التباين بين قيادة خروشوف والقيادة الثلاثية الحالية (بريجنيف — كوسيغين — بودغورني) هو حول التطبيقات والممارسات في السياسة الداخلية وليس حول تطوير مسألة « الانفراج الدولي » . وتقول المصادر السوفييتية ايضا ان توسع نطاق التعامل الاقتصادي والتبادل التجاري بين المعسكرين انما جاء كمحصلة نهائية لتحول ميزان القوى بصورة نسبية لصالح المعسكر الاشتراكي وقوى حركة التحرر العالمية بصورة عامة على حساب معسكر الرأسمالية والاستعمار والرجعية في العالم . ان المعطيات السياسية والاقتصادية لاحوال العالم الراهنة تؤيد هذه المقولة السوفييتية ايضا ، ولكن، هنالك أبعاد أخرى كامنة في ثنايا هذا التوسع الملموس في التعامل الاقتصادي والتبادل التجاري بين المعسكر الاشتراكي واقطار المعسكر الرأسمالي .

ولعل من أهم هذه الابعاد الاخرى والتي سنكتفي هنا بايرادها بايجاز شديد لان المقام لا يتسع لمناقشتها وتحليلها بصورة تفصيلية :

اولا : ان من الصعب ، بل يكاد يكون من المستحيل ، ان نسقط من صورة هذا التوسع في التعامل بين المنظومة الاشتراكية واقطار المعسكر الرأسمالي واقع الصراع الصيني — السوفييتي الذي يتخذ منذ سنوات مظاهر حادة وخطرة شديدة العنف ومشحونة بشتى الاحتمالات المدمرة الى درجة تثير اشد القلق في صفوف انصار الحرية والتقدم في العالم أجمع . ولا ريب ان هذا الصراع الحاد يلعب دورا ملموسا في حث السياسة السوفييت على تخفيف حدة المواجهة بين بلادهم وبين أقطار المعسكر الغربي حتى لا يصبحوا في وضع يضطرون فيه الى خوض حرب مدمرة على جبهتين هائلتين في آن واحد .

ثانيا : ان ربط اقطار اوروبا الغربية ، وهي جناح حلف شمال الاطلسي الاقرب جغرافيا الى الاتحاد السوفييتي ، بشبكة حيوية وهامة من المصالح والروابط الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية يجعل هذه الاقطار تعتمد على الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الاشتراكية الاخرى اعتمادا كبيرا في حقول اساسية وموارد استراتيجية هامة مثل امدادات النفط والغاز اللذين تستطيع ان تحصل عليهما من مناطق اخرى كالشرق الاوسط وشمال افريقيا مثلا . وان مثل هذا الاعتماد يجعل هذه الاقطار في موقف اضعف من الناحية الاستراتيجية عندما تصل الامور والتطورات الى درجة المواجهة الساخنة ، اذ ان انقطاع مثل هذه الامدادات الحيوية من النفط والغاز عن هذه الاقطار فجأة في ظروف الطوارىء يشل قطاعات اساسية من نشاطاتها الاقتصادية في وقت تكون فيه في مسيس الحاجة الى مصادر الطاقة . ولكن ، رب قائل بأن حكومات اقطار أوروبا الغربية ليست غافلة عن مثل هذا الامر ولكنها تقدر بأن المواجهة المقبلة بين المعسكرين ، ان انفجرت ، ستكون نووية تحسم في ايام قليلة ان لم يكن في ساعات . ان هذا صحيح بوجه عام ، بيد أن هنالك مدى عريضا من المناورة الدبلوماسية والسياسية والضغوط الاقتصادية بين حالة التوتر التي تنذر بالمواجهة وبين انفجار المواجهة الحقيقية المدمرة . وفي مثل هذا المدى العريض تكون شبكة العلاقات الاقتصادية التي بناها الاتحاد السوفييتي مع أقطار أوروبا الغربية ، بما في ذلك امدادات النفط والغاز ، ورقة مناورة فعالة في يد الجانب السوفييتي لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على هذه الاقطار وترويض اتجاهاتها ونواياها السياسية والعسكرية ، لا سيما وان طبيعة الانظمة الرأسمالية من الناحية الاقتصادية والسياسية تجعل حكومات الدول الرأسمالية عرضة لتأثيرات وضغوط الكتل والجماعات المصلحية والاقتصادية داخل هذه الاقطار . وبالتالي فان الفئات الرأسمالية المتعاملة مع الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الاشتراكية والتي ترى ان مصالحها قد تتعرض للدمار في حالة توتر الاجواء بين الكتلة الاشتراكية وبين القطر الاوروبي الذي تنتمي اليه تمارس ضغوطا على حكومة ذلك القطر بحيث تتجنب المواجهة ، وهذا ما يستجيب للركن الاساسي من أركان السياسة الخارجية السوفييتية وهو توطيد السلم العالمي من اجل تقوية الفرصة على اندلاع حرب نووية مدمرة ، ولكي يتاح للكتلة الاشتراكية ولقوى التحرر في العالم تطوير اقتصادها وقواها الى ان يتحول ميزان القوى العالمي لصالح معسكر الشعوب بصورة حاسمة بحيث تصبح القوى الامبريالية عاجزة عن المغامرة بمواجهة نووية او غيرها .

ثالثا : ان تطوير العلاقات الاقتصادية وغيرها